



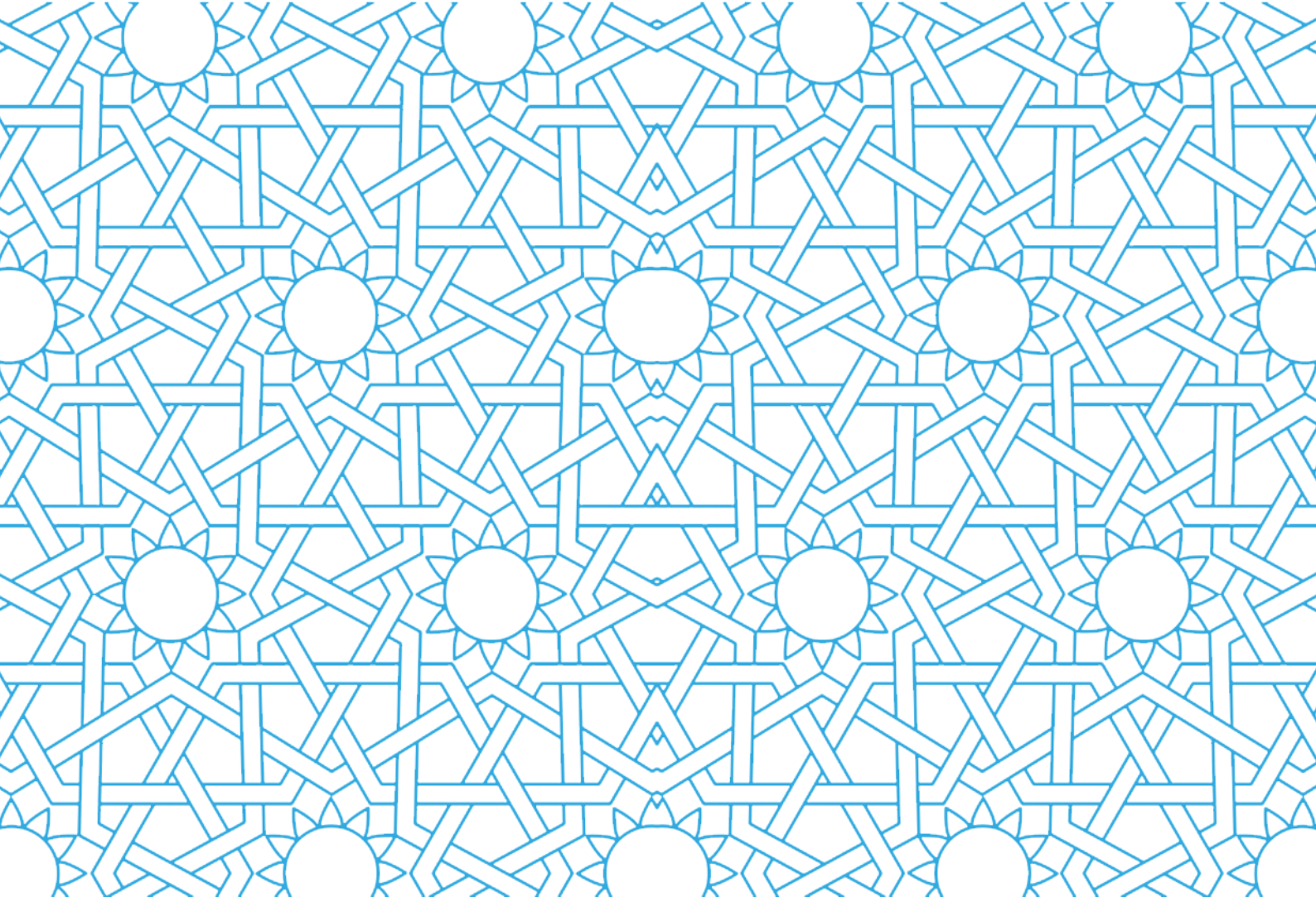
هيئة حقوق الإنسان



الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

مذكرة تفاهم بين هيئة حقوق الإنسان والهيئة العامة للإحصاء

(من أجل تحقيق تعاون بناء لدعم إنتاج البيانات ونشرها)



بحمد الله وتوفيقه تم يوم الخميس ١٤٣٧/٩/١١ هـ الموافق ٢٠١٦/٦/١٦ م في
مدينة الرياض الاتفاق بين كل من :

١. الطرف الأول: هيئة حقوق الإنسان ويمثلها في توقيع هذه المذكرة معالي

الدكتور/ بندر بن محمد العيبان (رئيس هيئة حقوق الإنسان).

٢. الطرف الثاني: الهيئة العامة للإحصاء ويمثلها في توقيع المذكرة معالي

الدكتور/ فهد بن سليمان التخيفي (رئيس الهيئة العامة للإحصاء).

أولاً: التمهيد (ويعد جزءاً من هذه المذكرة) :

١. مرجعية المذكرة:

- أ. نظام الإحصاءات العامة للدولة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٣) وتاريخ ١٣٧٩/١٢/٧هـ وبموجب الأمر السامي رقم (٦٤٢٨٣) وتاريخ ١٤٣٦/١٢/٢٦هـ المتضمن أن الهيئة العامة للإحصاء هي الجهة المعنية بالإحصاء والمرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له.
- ب. تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٧) وتاريخ ١٤٣٧/٦/٥هـ الذي يهدف لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. والهيئة هي الجهة الحكومية المستقلة المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان.
- ج. تنظيم الهيئة العامة للإحصاء الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١١) وتاريخ ١٤٣٧/١/١٣هـ.
- د. قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم (٢١/٢٠١٣) بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.
- هـ. إقرار هذه المذكرة بكامل موادها وبنودها.

٢. أهداف ومجالات التعاون:

تهدف المذكرة إلى التنسيق بين هيئة حقوق الإنسان، والهيئة العامة للإحصاء للقيام بالأدوار المنوطة بكل طرف فيما يتعلق بدعم جمع البيانات ذات العلاقة بحقوق الإنسان وتحليلها ونشرها وتيسير الحصول عليها من خلال مسوح وسجلات إدارية وبطريقة علمية ممنهجة تقوم بها الهيئة العامة للإحصاء وهيئة حقوق الإنسان بشكل دوري ومنتظم والتعاون والتكامل فيما بينهما بما يخدم المصلحة العامة وضمن اختصاصات كل طرف.

٣. محددات العمل بين الهيئة العامة للإحصاء وهيئة حقوق الإنسان:

- تسعى الهيئة العامة للإحصاء إلى تسهيل وتيسير التعاون في مجال المعلومات، والبيانات الإحصائية ذات العلاقة بحقوق الإنسان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية وفقاً للمعايير الدولية.
- تسعى الهيئة العامة للإحصاء إلى تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٤) وتاريخ ١٤٢٦/١١/٢٤هـ، القاضي بالموافقة على توصيات اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري الخاصة بنتائج دراسة قطاع المعلومات الإحصائية الذي ينص في إحدى فقراته على "تقوم الأجهزة الحكومية التي لا تتوفر لديها إدارات، أو مراكز، أو وحدات للإحصاء، أو المعلومات باستخدام مثل هذه الوحدات وفقاً لمتطلبات أعمالها وتزويد الهيئة بالمعلومات ذات الصلة بدون تأخير".
- تسعى هيئة حقوق الإنسان إلى الاستفادة من المعلومات والبيانات المتوفرة لدى الهيئة العامة للإحصاء في إعداد تقارير المملكة الخاصة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها وكذلك التقارير الوطنية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في المملكة والتعاون في تفعيل ما يصدر بشأنها من قرارات وتوصيات.
- الربط الإلكتروني بين الهيئتين لتسهيل تدفق المعلومات والبيانات الإحصائية بشكل سريع.
- تبادل المعلومات والإحصاءات والتقارير الدورية والسنوية والمطبوعات والمنشورات بين الهيئتين بشكل دوري ومستمر.
- تأتي هذه المذكرة في إطار تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين هيئة حقوق الإنسان والهيئة العامة للإحصاء.

ثانياً: التزامات الطرفين :

تلتزم الهيئة العامة للإحصاء بـ :

١. تزويد هيئة حقوق الإنسان بالبيانات والمعلومات (بيانات ومعلومات التعدادات والمسوح الميدانية والأبحاث والدراسات الإحصائية) التي تنفذها الهيئة العامة للإحصاء في المجالات الإحصائية المختلفة للاستفادة منها في إعداد التقارير الدولية والإقليمية للمملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
٢. تقديم الدعم الفني لهيئة حقوق الإنسان في الجوانب الإحصائية مثل التعامل مع البيانات والمعلومات وإعداد المؤشرات وإصدار التقارير والنشرات، وعقد ورش العمل الإحصائية لأعضاء اللجنة الدائمة لإعداد مشروعات التقارير الدورية الخاصة بالمملكة والمتصلة باتفاقيات حقوق الإنسان المشكلة بالأمر السامي الكريم رقم (١٣٠٨٤) وتاريخ ١٤٣٦/٣/٢٧ هـ بشكل خاص، ومنسوبي هيئة حقوق الإنسان بشكل عام.
٣. تقوم الهيئة العامة للإحصاء بتقديم المشورة والدعم الفني اللازم لهيئة حقوق الإنسان فيما يتعلق بإنشاء قواعد البيانات الإحصائية.

تلتزم هيئة حقوق الإنسان بـ :

١. تزويد الهيئة العامة للإحصاء بالتقارير الوطنية والنشرات ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
٢. التنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء قبل نشر التقارير الوطنية للتأكد من صحة البيانات الإحصائية والمعلومات الواردة فيها.
٣. الالتزام بما ورد في البرقية الصادرة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم (٧١٦٠ / م ب) بتاريخ ١٤٢٦/٥/٢٤ هـ التي نصت "على الجهات الحكومية المختلفة مراجعة البيانات التي تصدر من المؤسسات الدولية عن المملكة كل فيما يخصه والاتصال بهذه الجهات لتصحيح وتحديث البيانات بشكل مستمر والتنسيق في ذلك مع الهيئة العامة للإحصاء".

٤. العمل على إنشاء نواة لوحدة أو قسم أو إدارة للإحصاء في هيئة حقوق الإنسان.

ثالثاً: مدة المذكرة :

يبدأ العمل بهذه المذكرة من تاريخ توقيعها، ولمدة خمس سنوات هجرية تتجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابياً بعدم الرغبة في التجديد، وذلك قبل نهايتها بستة أشهر على الأقل، وفي حال عدم تجديد هذه المذكرة فإنه يستمر العمل لإنجاز البرامج والأعمال المشتركة القائمة والناشئة عنها وفقاً لبنود هذه المذكرة حتى يتم انتهاء العمل بها.

رابعاً: تعديل المذكرة :

يمكن تعديل أو تنقيح هذه المذكرة فقط بموجب ملحق مذكرة تفاهم موقعة من قبل الطرفين، وتعتبر بعد توقيعها جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة.

خامساً: تنفيذ المذكرة :

يقوم الطرفان خلال أسبوعين من تاريخ توقيع هذه المذكرة بما يلي:

١. تشكيل فريق عمل مشترك من المعنيين من الطرفين لمتابعة وتنفيذ هذه المذكرة.
٢. يعقد فريق العمل اجتماعاً دورياً كل ستة أشهر على الأقل أو بطلب من أحد رئيسي الهيئتين أو من يفوضانها.
٣. تعد خطة تنفيذية سنوية للبرامج والأنشطة والفعاليات المنبثقة من هذه المذكرة.
٤. يعد فريق العمل محاضر للاجتماعات، ويتم رفع تقرير نصف سنوي حول تنفيذ هذه المذكرة وما يواجهها من تحديات.

سادساً: سرية المعلومات :

يلتزم الطرفان بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات ذات الطابع السري التي تتوفر لديهما بعد تفعيل هذه المذكرة وعدم إفشاء معلوماتها للآخرين دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.

سابعاً: حقوق الملكية الفكرية :

يلتزم الطرفان بمراعاة حقوق الملكية الفكرية والأدبية والابتكارات الخاصة أو المملوكة لأي من الطرفين وفقاً للأنظمة والقرارات ذات العلاقة.

ثامناً: نسخ المذكرة :

حررت المذكرة من نسختين أصليتين ويسلم كل طرف نسخة منها للعمل بموجبها.

والله ولي التوفيق

رئيس هيئة حقوق الإنسان



الدكتور بندر بن محمد العيبان



رئيس الهيئة العامة للإحصاء



الدكتور فهد بن سليمان التخيبي

